



مراكش: نحو طموحات جديدة

موجز:

دخول اتفاقية باريس خيز التنفيذ بعد أقل من أحد عشر شهرًا على اختتام مؤتمر الأطراف ٢١، أظهر القادة طموحهم ورغبتهم بالقيام بعمل حاسم في مجال تغير المناخ. فإنشاء آلية شاملة تستند إلى الأسواق (GMBM) من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) والتعديل في بروتوكول مونتريال للإنقاص من المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية الضارة بالمناخ، أمور تُثبت التزام الحكومات الذي أخذته على عاتقها في باريس لبذل الجهود اللازمة من أجل حد الاحترار لـ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

على المدى القريب أو البعيد. التقدم في اتجاه بناء القدرات وخرطة الطريق اتجاه ١٠٠ بليون دولار وختام نجاح للحوار البناء هم الاسس الضرورية لبناء الثقة وفتح بوابة الطموحات لما قبل ٢٠٢٠. فبوضع الأسس طويلة الأجل للنظام الجديد المتفق عليه في مؤتمر باريس سنحقق نجاح مؤتمر الأطراف ٢٢. للقيام بذلك يجب أن نتفق على خطة عمل مع جدول زمني للإطار التنظيمي الذي يجب أن يكون منتهيًا في موعد أقصاه العام ٢٠١٨، كما يجب تحقيق تغلب سريع على الخسائر والأضرار، ووضوح أكثر فيما يتعلق بكيفية سريان الحوار التيسيري في العام ٢٠١٨.

في حين أن مؤتمر الأطراف ٢١ المنعقد في باريس قد وضع مخطط ونظام للعمل من خلال اتفاق باريس، يجب أن يعزز مؤتمر الأطراف ٢٢ الطموح في نظام التنفيذ. وبعبارة أخرى، يجب أن يتم بسرعة تنفيذ اتخاذ إجراءات الانتقال، من خلال الابتعاد عن مصادر الطاقة التي عفى عليها الزمن والتحرك نحو مستقبل أكثر ازدهارًا ونظافة وإنصافًا وصحة للجميع. ومتابعة العملية التعاونية والمتوازنة التي بدأت في مؤتمر الأطراف ٢١ لا ينبغي أن يكون هذا التحول بيد البعض فقط بل يجب أن يكون معتمدًا من قبل جميع الجهات الفاعلة الحاضرة والتي شاركت في نجاح مؤتمر باريس، وذلك بالاعتماد على سلطة القادة والحكومات وطموح الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ينبغي أن نهئ أنفسنا على الدخول السريع لاتفاق باريس في حيز التنفيذ، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أننا نعيش في عالم من ٤٠٠ جزء في المليون، حيث يتم تحطيم الأرقام القياسية لدرجات الحرارة على مستوى الكوكب كل شهر. في جميع أنحاء العالم يعاني الناس بالفعل من آثار تغير المناخ. دومًا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملحة، وفي مراكش يجب التوجه لأن نكون أكثر طموحًا، وهو الأمر الذي كان ينقصنا في السنوات الأخيرة.

يجب على مؤتمر الأطراف ٢٢ تمكين الشروط الملائمة للعمل سواء

مستويات النزاهة.

يجب أن يكون التكيف والخسائر والأضرار (L&D) أولوية وينبغي وجود تمويل ملموس سريع. ويجب أن يحدد مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين خطوات ملموسة لمزيد من التكيف قبل العام ٢٠٢٠. ويشمل ذلك تحديد إجراءات تكيف لتمويلها خلال الحوار عالي المستوى للتمويل. كما أن المتطلبات المالية لمعالجة الخسائر والأضرار يجب أيضًا أن تتم معالجتها في مؤتمر الأطراف ٢٢. وينبغي أن يفعل مؤتمر الأطراف الحاجة للتمويل (L&D) المعترف بها في البند (٨) من اتفاق باريس.

• يجب أن يحمل مؤتمر الأطراف ٢٢ مزيداً من الوضوح لخارطة طريق الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي. ويجب أن تثبت خارطة الطريق كيف سيتم الحصول على توازن ٥٠:٥٠ بين التكيف وتمويل الإجراءات الاحترازية "التخفيف". وينبغي أيضًا أن يشمل القرار المتوقع من قبل مؤتمر الأطراف بشأن التمويل طويل الأجل (LTF) هدفًا لتمويل المساعدات المالية السنوية للتكيف حتى العام ٢٠٢٠. الشفافية والمسائلة عن الإجراءات والدعم: إن قواعد قوية مطبقة بمقياس وتقارير وتحقق (MRV) ستكون أمورًا أساسية لتحفيز الطموح اللازم لضمان نجاح اتفاق باريس.

• إطار الشفافية: إن إطار الشفافية بعد مؤتمر باريس يجب أن يكتمل كأقصى حد في العام ٢٠١٨. وينبغي أن يكون الإطار متينًا ويضمن السلامة البيئية بصرامة ويتجنب الازدواجية والثغرات القانونية. وينبغي تطبيق المراقبة وإنجاز التقارير والاختبار على جميع الأطراف مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف على المستوى المحلي. كما ينبغي أن يوفر الإطار المرونة، وينبغي أن لا يُستخدم كذريعة للحفاظ على الوضع الراهن. بل يجب أن يشجع على المشاركة، كون الهدف العام إتاحة التقدم والتحسين مع مرور الوقت.

• مقارنة المساهمات المحددة وطنيًا: ينبغي على الأطراف الإشارة، على الأقل، إلى الطريقة التي يرغبون المضي قدمًا فيها لتحسين مساهماتهم المحددة وطنيًا. وهذا قد يعني المعلومات بشأن الانبعاثات، والاستخدام المقصود للأسواق الدولية، والأهداف فيما يتعلق بالطاقة المتجددة أو كفاءة استخدام الطاقة، والتخلص من الوقود الأحفوري، ومشاركة المجتمع المدني والشعوب الأصليين والمجتمعات المحلية المتضررة، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها والمساواة بين الجنسين، والظروف المتعلقة بالترعات، ومعلومات عن الدعم المالي اللازم للبلدان النامية لتلبية التزاماتها.

وأخيرًا، يؤكد اتفاق باريس حقيقة أن على الحكومات احترام التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان وتعزيزها وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ تدابير تتعلق بالمناخ. ويجب أن يعتمد النظام المناخي الجديد بعد مؤتمر باريس، الذي سيبدأ مع مؤتمر الأطراف ٢٢، إلى هذه الوصاية وأن يعزز إدماج حقوق الإنسان في مختلف مجالات عمله. تقييم الطموحات ومراجعتها وتطويرها: للحفاظ على درجة الحرارة العالمية وفقًا للبند (٢) من اتفاق باريس فالمساهمات المحددة وطنيًا (NDC) ينبغي مراجعتها وتعزيزها في غضون خمس سنوات تبدأ من الآن. فمراجعتها كل خمس سنوات ودعمها باستراتيجيات وطنية طموحة على المدى الطويل سيعطي أهمية ويولد زخم سياسي لإيلاء المزيد من الاهتمام لهذه القضية؛ مما قد يؤدي إلى مزيد من التعاون والتدابير الطموحة.

• تقييمات: من خلال الحوار التيسيري في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و الحصيلة العالمية الأولى في العام ٢٠٢٣، يشمل اتفاق باريس آليات لتقييم التقدم وجعله أكثر طموحًا من أي وقت مضى. يجب خلال مؤتمر الأطراف ٢٢ أن يبدأ الحوار التيسيري للعام ٢٠١٦ بشكل إيجابي. هذا الحوار ينبغي أن يرصد التقدم المحرّز ويحدد ثغرات التنفيذ. وتقترح شبكة العمل المناخي (CAN) أن تنتج الرئاسة تقريرًا شاملًا عقب الحوار الميسّر في العام ٢٠١٦ يقدم التبادلات والخيارات لملء ثغرات التنفيذ.

• سيؤمّن الحوار التيسيري ٢٠١٨ خلال ذلك العام نفسه العملية التي تستعد البلدان من خلالها لأفضل المساهمات المحددة وطنيًا وتنتظر في سبل مواصلة دفع طموحاتها في الجولة المقبلة. يجب أن يتخذ مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين قرارًا لدعوة الدول والجهات المعنية الأخرى إلى تقديم أفكار حول تسهيل الحوار (وخاصة على الشكل والنطاق والاقتراحات والنتيجة) حتى ٣١ آذار (مارس) ٢٠١٧، مع تقرير موجز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي ينبغي أن يغذي ورشة عمل حول الحوار التيسيري في الهيئة الفرعية ٤٦.

• ينبغي أن ينشئ مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين عملية تحضيرية للتقييم الشامل (PPGS) يبلغ ذروته في الدورة ٢٥ في العام ٢٠١٩: قد تساعد هذه العملية التحضيرية على تعلم دروس في الحوار التيسيري للأعوام القادمة. كما تساعد أيضًا على تطوير كفاءات تقييم شامل للتقدم المحرّز في المضي نحو الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس.

• تعزيز العمل قبل العام ٢٠٢٠: لحد احترام الكوكب عند مستوى ١,٥ درجة مئوية لا بد من تعزيز إجراءات التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ قبل العام ٢٠٢٠.

• إن تعاونًا راديكاليًا ميسرًا من قبل المؤازرين الرفيعي المستوى وتطوير عملية اجتماعات الخبراء الفنيين (TEMs) المركزة على الهدف يتيح إجراءات اجترافية أكثر طموحًا. وبالتوازي مع ذلك، التوجهات الحازمة للمبادرات تسمح لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الحفاظ على أعلى

يجب على مؤتمر الأطراف ٢٢ تمكين الشروط الملائمة للعمل سواء على المدى القريب أو البعيد. التقدم في اتجاه بناء القدرات و خارطة الطريق اتجاه ١٠٠ بليون دولار و ختام ناجح للحوار البناء هم الاسس الضرورية لبناء الثقة وفتح بوابة الطموحات لما قبل ٢٠٢٠.

- الخسائر والأضرار: يجب أن يراجع مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين آلية وارسو الدولية على الخسائر والأضرار (WIM) لتسليط الضوء على تعزيز الإجراءات والدعم لمعالجة الخسائر والأضرار والحاجة إلى جلب المزيد من الموارد لآلية وارسو الدولية من أجل القيام بعملها. وينبغي أن تقاد خطة عمل لمدة خمس سنوات بأهداف استراتيجية يمكن أن تحمل آلية وارسو الدولية إلى مرحلتها التالية مشكّلة أداة موقّعة مثالي للتصدي للخسائر والأضرار (L&D) التي لحقت بها فعلاً وتجنب المزيد منها.

التكنولوجيا: يجب أن يكلف مؤتمر الأطراف ٢٢ الهيئة الفرعية للتنفيذ من أجل التطوير والتوصية بنموذج تمويل ملائم ومستدام ويمكن استنباطه في مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CRTC) لاعتماده في مؤتمر الأطراف ٢٣، مع الأخذ بعين الاعتبار دور مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في البحث وتسهيل التمويل.

- المراقبة المالية: من أجل معالجة أوجه القصور الموجودة في نظام مراقبة التمويل المناخي وتجنب المبالغة في تقييم المساعدات المحددة للمناخ، يتوجب على الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) في مؤتمر الأطراف ٢٢ اعتماد خطة عمل مفصلة ومحددة زمنياً لتطوير الوسائل بشأن ترتيبات مراقبة التمويل المناخي. ورغم أن النقاش قد يتوجب أن يستمر في الهيئة الفرعية ٤٦ ومؤتمر الأطراف ٢٣، إلا أنه ينبغي أن تقدّم قرارات الوسائل لنظام المراقبة للنظر فيها واعتمادها من قبل اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في العام ٢٠١٨ على أبعد تقدير.

- مراقبة التكيف: القرارات المتخذة بشأن اتصالات التكيف يجب أن تحدد احتياجات البلدان الأكثر هشاشة، بما في ذلك تخطيط احتياجات التكيف من أجل سيناريوهات الاحترار المختلفة وتعزيز أفضل طرق الاتصال الفعالة في تقدم التكيف للقيام بوضع التقارير.

- مراقبة الزراعة والحراج وغيرها من استخدامات الأراضي (AFOLU): يجب على الدول حساب انبعاثات للأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وغيرها من استخدامات الأراضي بطريقة شفافة وقابلة للمقارنة، خصوصاً بالنسبة لأولئك الذين يعتمون احتواء نقص الانبعاث أو زيادة إزالة الغابات من هذا القطاع في مساهماتهم المحددة وطنياً. تستخدم الاتفاقية نظاماً لمراقبة الأراضي التي ينبغي استخدامها في الاتفاق الجديد وينبغي أن تُستخدم لتتبع قطاع الزراعة والحراج وغيرها من استخدامات الأراضي.

- التمويل: جلب وسائل تمويل أمر بالغ الأهمية لتحفيز الطموح ويجب أن يتخذ مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين قرارات لتسهيل الجهود المتصلة بالتمويل المناخي. .

- التكيف: يجب أن يتخذ مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين قرار لدور صندوق التكيف بموجب اتفاق باريس. ويجب أن يشجع مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين أيضاً البلدان على الالتزام بمساهمات مالية لصندوق التكيف وصندوق البلدان الأقل نمواً.

فهرس المحتويات

٢	موجز
٦	قاموس مصطلحات
٧	١ طموحات ما بعد باريس
٨	حوار تيسيري ٢٠١٦
٩	حوار تيسيري ٢٠١٨
٩	تقييم شامل في العام ٢٠٢٣
١٠	استراتيجيات طويلة الأجل
١١	تحسين العمل قبل العام ٢٠٢٠
١١	تحسين إجراءات التخفيف السابقة للعام ٢٠٢٠
١١	تحسين إجراءات التكيف السابقة للعام ٢٠٢٠
١٢	وعد بتوفير تمويلات مناخية سابقة للعام ٢٠٢٠
١٢	٢ الشفافية في العمل والدعم
١٣	خصائص تصميم إطار شفافية اتفاق باريس
١٣	شفافية المساهمات المحددة وطنياً وقابليتها للمقارنة
١٣	خصائص المساهمات المحددة وطنياً
١٤	معلومات لتسهيل وضوح المساهمات المحددة وطنياً وشفافيتها وفهمها
١٤	المساءلة المالية
١٥	إيلاء الاهتمام للتكيف
١٥	إيلاء الاهتمام للزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي
١٦	٣ التمويل
١٧	٤ التكيف
١٧	٥ الخسائر والأضرار
١٨	٦ التكنولوجيا
١٨	٧ آليات المادة (٦) من اتفاق باريس
١٩	٨ الزراعة
٢٠	٩ النقل الدولي والطيران
٢١	عناوين الاتصال

طموحات بعد باريس

بشكل أفضل ويعطينا إمكانية حيازة تبادلات صادقة عندما تواجه البلدان صعوبات في وقت التنفيذ. ومع ذلك، فإن التحصيلات العالمية وحدها لا تؤدي إلى الحلول التي يمكن للبلدان تنفيذها بشكل فردي وفق ظروفها الوطنية. لذلك فمن الأهمية بمكان أن تكون التقييمات الجماعية مدعومة علمياً بمعلومات على مستوى الأطراف (مثل بيانات الانبعاثات على مستوى الأطراف المرفقة مع تقرير موجز أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن المساهمات المحددة وطنياً) وأن تستكمل التقييمات العامة بمعلومات ذات مستوى أدق في التفاصيل. ويمكن أن يتم، مثلاً، تجمع بين البلدان التي لديها مستوى تنمية متماثل، ومناخ التزام متماثلة (على سبيل المثال، أهداف التخفيف المطلقة المطبقة على الاقتصاد كله أو أهداف الحدة) أو ضمن كتلة تفاوض. التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حول آثار احتراق الكوكب لـ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، والتوجهات العالمية لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (تقرير خاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حول ١,٥ درجة مئوية) سيكون مفيداً جداً لفهم ما هو متوقع من الإجراءات الجماعية المقيّمة. كما يمكن أن تكون الاستراتيجيات طويلة الأجل مهمة جداً. ولا يقتصر الأمر على تلك الاستراتيجيات المباشرة للأولويات في مجال التنمية على الطموحات المناخية، ولكن أيضاً التي تعكس المسارات التي اتخذتها الدول في مجال التنمية على المدى الطويل.

(ب) تحديد الثغرات والاحتياجات في التنفيذ: إذا كان يجب أن نكون أكثر طموحاً مع مرور الوقت، وهو الغرض الرئيسي من هذه الآليات، يجب علينا أن نعرف أين توجد الثغرات من حيث التطبيق. سواء المالية أو امتلاك القدرة أو الحصول على التكنولوجيا، ينبغي تحديد هذه الثغرات ومعالجتها بشكل صحيح.

(ج) حوار من أجل التعاون في المستقبل والعمل التعاوني: هذه المكونات الهامة من اتفاق باريس لا يجب أن تتحول إلى مناقشات تقوم بها الدول بلوم الآخرين، بل يجب أن تكون مجالاً لتعزيز التعاون. الحوار التيسيري و الحصيصة العالمية لا يجب أن يؤديان ببساطة إلى أن تتظاهر بعض البلدان بأنها أكثر طموحاً بل كيف يمكنها معاً التغلب على الصعوبات. وينبغي لهذه العناصر أن تسهم أيضاً في الاتفاق على مجالات التعاون في مختلف القطاعات، محتذية التعاون السابق بين البلدان؛ كمواجهة إزالة الغابات وبناء التحالفات من أجل الطاقة المتجددة والتكيف. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً أن تتيح الحوارات التيسيرية و الحصيصة العالمية فرصة مفيدة ومنظمة لمشاركة هيئات ومعاهدات الأمم المتحدة الأخرى (على سبيل المثال، المنظمة الدولية للطيران المدني أو المنظمة البحرية الدولية، أو بروتوكول مونتريال) فيما يتعلق بتقديمها المساهم بخفض عالمي للانبعاثات.

أحد الجوانب الرئيسية لاتفاق باريس هو أن لديه لقدرة على تعزيز المزيد من الطموح مع مرور الوقت. المساهمات المحددة وطنياً الحالية ليست طموحة ولا تعكس قدرات التخفيف الحالية أو المستقبلية للبلاد. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للتمويل، فواردات التمويل ما تزال بعيدة جداً عما هو مطلوب لإحداث تغيير عميق على النحو المبين في المادة (٢) من الاتفاق. يتضمن اتفاق باريس خمسة أسس تعطي للبلدان النامية إمكانية تقييم التقدم المحرز الحالي، وتقييم الوضع والتصرف وفقاً لذلك. وينبغي لهذه الأسس أن تتيح للأطراف أن تكون أكثر طموحاً مع مرور الوقت، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم الجماعي وثغرات التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها في اتفاق باريس.

أ. حوار تيسيري في العام ٢٠١٦ - (الفقرة ١١٥، ١/ مؤتمّر الأطراف ٢١)

ب. حوار تيسيري في العام ٢٠١٨ - (الفقرة ٢٠، ١/ مؤتمّر الأطراف ٢١)

ج. الحصيصة العالمية في العام ٢٠٢٣ (المادة ١٤، اتفاق باريس)

د. استراتيجيات طويلة الأجل (المادة ٤، ١٩، اتفاق باريس، الفقرة ٣٥، ١/ مؤتمّر الأطراف ٢١)

هـ. الإجراءات ما قبل العام ٢٠٢٠

في حين أن الحوارين التيسيريين يوفران فرصة للتعلم عن طريق العمل، وهما بمثابة تدريب نهائي للتقييم العام، كذلك يجب في المقام الأول أن يُستخدمان لخلق أهداف أكثر طموحاً وتغذية المناقشات عن كفاءات الحصيصة العالمية.

بمّ ينبغي أن تُستخدم هذه الأدوات؟

(أ) تقييم جماعي: رغم أن إجراءات البلدان الفردية مقرّرة على المستوى الوطني، وتقدّم على شكل مساهمات محددة وطنياً كل خمس سنوات، ولكن من المهم تقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق غرض هذا الاتفاق وأهدافه الطويلة الأجل (المشار إليها بعبارة «عملية استخلاص الحصيصة العالمية»). التقرير الأخير لموجز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعطينا فكرة واضحة عن الطريق الذي ما يزال قائماً للوصول إلى هدف حد الاحتراز عند ١,٥ درجة مئوية. إن التقييم الجماعي يساعدنا على فهم الثغرات الجماعية

الزراعة والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي	AFOLU
جدول أعمال ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة	Agenda 2030
المساعدة الإنمائية الرسمية	APA
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	CCNUCC
اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا	CET
اجتماع الأطراف في اتفاق باريس	CMA
اللجنة الدائمة للشؤون المالية	CPF
مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ	CRTC
اللجنة التنفيذية لآلية وارسو	ExCom
حوار تيسيري ٢٠١٦	FD2016
حوار تيسيري ٢٠١٨	FD2018
ال صندوق الأخضر للمناخ	FVC
الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	GIEC
الآلية العالمية القائمة على السوق	GMBM
المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية	HFC
التشاور والتحليل الدولي	ICA
الخسائر والأضرار	L&D
التمويل طويل الأجل	LTF
القياس والتقرير والتحقق	MRV
الخطة الوطنية للتكيف	NAP
المساهمات المحددة على الصعيد الوطني	NDC
منظمة الطيران المدني الدولي	OACI
المنظمة البحرية الدولية	OMI
الدول الجزرية الصغيرة النامية	PIED
البلدان الأقل نموًا	PMA
العملية التحضيرية للحصيلة العالمية	PPGS
شبكة العمل من أجل المناخ	CAN
خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها	REDD+
الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بالفرنسية (OSCST)	SBSTA
آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار	WIM

الحوار التيسيري للعام ٢٠١٦

موجب المادة (١١٦، ١ / مؤتمر الأطراف ٢١) اتفق الأطراف على إجراء حوار تيسيري بموازاة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الفقرتين ٣ و٤ من المقرر ١/أ-١٩ من أجل القدرة على تنفيذ الحوار التيسيري والتوصل الى نتيجة جيدة بفعالية، نعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أن الحوار التيسيري ينبغي أن يتبع نهجًا مزدوجًا. فمن جهة، يجب على الفريق التقني متابعة التقدم وتحديد ثغرات التنفيذ. ومن جهة أخرى، يجب أن يكون لديه فريقًا رفيع المستوى يتلقى مساهمات وتوصيات الطريقة التقنية لإبلاغ القرارات المناسبة.

تتمركز العملية التقنية ببساطة على تقييم الطموح ما قبل العام ٢٠٢٠، لا سيما وسائل التنفيذ، وكذلك إنجاز تقييم وعود البلاد في فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو والالتزام المبرم في كانون. وينبغي أن تكون على شكل مناقشات الطاولة المستديرة بين الخبراء من مستوى عالٍ وتشمل الخبراء التقنيين لمؤسسات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. يجب أن تنعكس تبادلات الفريق التقني على شكل موجز لصانعي السياسات على شكل توصيات لمعالجة مختلف القضايا التي تمت مناقشتها.

بعد استلام هذه المساهمات، ينبغي على الفريق الرفيع المستوى، الذي تشرف عليه رئاسة مؤتمر الأطراف، فتح الباب أمام فرص الحوار حول أفضل السبل للمضي قدمًا مع هذه التوصيات. وينبغي أيضًا أن يكون منبرًا حيث يمكن للوزراء القيام بإعلانات والالتزام بالمزيد من العمل وتعزيز التزاماتهم.

ثم ينبغي أن تنعكس تبادلات الفريق الرفيع المستوى في موجز من الرئيس يرسل إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيه. وينبغي أن يدون مؤتمر الأطراف ٢٢ هذا الموجز وكذلك نتائج الحوار التيسيري لاتخاذ القرارات.

(د) إشارات قوية إلى الحكومات لإظهار طموح أكثر: من المهم أن تكون نتيجة الحوارات التيسيرية و الحصيلة العالمية مقبولة للعموم وفعالة من حيث تحفيز الطموح. نتيجة هذه التقييمات لا ينبغي أن تكون إلزامية ويجب أن تُحترم السيادة الوطنية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن خطوات حاسمة يجب اتخاذها لتعزيز الطموحات، عارضة القضايا بحيث يكون التطبيق الفعال ممكنًا. ببساطة التمسك بالنتيجة لا يكفي. يجب أن يتداول مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف في اتفاق باريس (حسب الاقتضاء) النتائج لتحديد أفضل طريقة للمضي قدمًا، على أساس التوصيات المقدمة، وإعطاء تعليمات للعمل. إنها الجهات المسؤولة لتحقيق أهداف الاتفاقية واتفاق باريس.

(هـ) ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني: إن مشاركة المجتمع المدني تأخذ أشكال كثيرة و مختلفة بمختلف خطوات العملية. على سبيل المثال، بالسماح للمنظمات المراقبة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بطرح الأسئلة على الأطراف إذا كانت العمليات تضم قسم الأسئلة الشائعة، كما هو الحال في عملية التشاور والتحليل الدولي حاليًا. أو بتشجيع الأطراف لتمكين مشاركة أوسع في العمليات الوطنية، كتحديد استراتيجيات طويلة الأجل أو وضعها؛ مع أخذ مساهمات المجتمع المدني بعين الاعتبار كالمساهمات المباشرة في التقييم متعدد الأطراف لعمليات المراجعة؛ أو بضمان الشفافية الكاملة إزاء البيانات والمنهجيات والمساهمات الأخرى المستخدمة في القيام بهذه التقييمات.

الحوار التيسيري للعام ٢٠١٨

الحوار التيسيري للعام ٢٠١٨ ينبغي أن يؤمن عملية تكون الدول فيها مستعدة للظهور أكثر طموحًا فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنيًا الحالية وتوسع إلى المضي بأهدافها أبعد في الجولة المقبلة.

الحصيلة العالمية في العام ٢٠٢٣

بعد الحوار التيسيري ٢٠١٨، ستكون المناسبة الرسمية المقبلة للتقييم الذاتي في العام ٢٠٢٣ في أول تقييم عام، وخلال له لن تقيّم الأطراف فقط التنفيذ والتقدم الجماعي، بل أيضًا النزاهة وسير نظام مؤتمر باريس. الحصيلة العالمية، الذي سيقام كل خمس سنوات، سيكون النقطة الرئيسية في التقييم الجماعي لإجراءات التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ (بما في ذلك التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها و بناء القدرات)، وتدابير الدعم الأخرى. وينبغي أن يكون الحصيلة العالمية مستندة إلى تفويض عام ومنسقة وفقًا لأفضل البيانات العلمية المتاحة، بما في ذلك أحدث تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وبناء على نتائج الحصيلة العالمية، يتعين على الأطراف إعداد مساهماتهم المحددة وطنيًا الجديدة والإفادة عنها وتيجب ان تشمل الاجراءات الاحترافية الوطنية والتعاون الدولي في جميع أركان الاتفاق، مثل التخفيف والتكيف والتمويل والخسائر والأضرار، من بين أمور أخرى. وعلى الأطراف أيضًا لتعليل كيف تشارك جهودهم بما فيه الكفاية في الجهود العالمية. يجب أن تمثل المساهمات الجديدة تقدمًا وتعكس أعلى مستوى طموح ممكن لكل الأطراف.

يجب توضيح المساهمات في الحصيلة العالمية، بما في ذلك المعايير، وطرائق العمل على إنجاز الحصيلة العالمية. فمثلًا، يجب أن توضح الطرائق: ماذا يعني تنفيذ الحصيلة العالمية في ضوء العدالة والمساواة، وكيف يجب أن تختلف هذه الطرائق وفقًا لدعائم الاتفاق، كيف يمكن معالجة الاعتبارات المنهجية وحلها، ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في الحصيلة العالمية، وأي نوع من النتائج يمكن أن تساعد الأطراف على زيادة طموحاتهم المستقبلية، على سبيل المثال لا الحصر.

في العام ٢٠١٨، سيجتمع الأطراف لإنجاز تقييم جهودهم الجماعية نحو تحقيق هدف اتفاق باريس على المدى الطويل كما جاء في المادة (٤،١) وللإعلام عن إعداد المساهمات المحددة وطنيًا، وفقًا للمادة (٤،٨) من الاتفاق (الفقرة ٢٠، ١ / مؤتمر الأطراف ٢١). الحوار التيسيري للعام ٢٠١٨ ينبغي أن يؤمن عملية تكون الدول فيها مستعدة للظهور أكثر طموحًا فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنيًا الحالية وتوسع إلى المضي بأهدافها أبعد في الجولة المقبلة. عليه إعداد عملية تقديم مساهمات محددة وطنيًا جديدة بإطار خمس سنوات (٢٠٢٥-٢٠٣٠) مع تحديث وتعزيز المساهمات المحددة وطنيًا ذات إطار العشر السنوات (٢٠٢٠-٢٠٣٠).

ليس على الحوار التيسيري ٢٠١٨ إجراء التقييم فقط بل عليه أيضًا أن يسعى إلى مساعدة البلدان على تحديد طرق العمل في المستقبل. إنه عملية تقنية وسياسية متينة ينبغي أن يضمن هذا. كما يجب على الحوار التيسيري ٢٠١٨ أن يتعلم من الحوار التيسيري ٢٠١٦ لضمان التزام أكبر مع مختلف الأطراف المعنية وتأمين الاستمرارية.

والتقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حول ١،٥ درجة مئوية سيكون بالتأكيد المحرك وراء الحوار التيسيري ٢٠١٨ ويجب أن ينظر إليه على أنه حاسم بالنسبة للمناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أن استراتيجيات مختلف البلدان المؤقتة لمنتصف القرن يجب أن تلعب دورًا هامًا في الحوار.

وعندما نقيم التقدم الجماعي نحو الهدف المنصوص عليه في المادة (٤،١) من اتفاق باريس، من المهم أن يؤخذ بالاعتبار الكامل خلال الحوار التيسيري ٢٠١٨ التعاون وكذلك وسائل التنفيذ، بما فيها التمويل. ينبغي أن يتركز الحوار أيضًا على العوائق التي تحول دون التنفيذ أو دعم المساهمات المحددة وطنيًا، بما في ذلك عملية شروط تنمية المساهمات المحددة وطنيًا، كما ينبغي أن يضمن أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادرات التي يمكن أن تساعد على تعزيز الطموح، كشراكة المساهمات المحددة وطنيًا.

تقترح شبكة العمل من أجل المناخ أنه بدلًا من فعل ذلك في اجتماع مؤتمر الأطراف ٢٤، ينبغي أن يقوم الحوار التيسيري بذلك خلال سنة بمختلف الاجتماعات الإقليمية، ليقود إلى حدث رفيع المستوى يكمل مناقشات تقنية في مؤتمر الأطراف ٢٤.

يجب على رئاستي مؤتمري الأطراف ٢٣ و ٢٤ إجراء تبادلات رسمية مع الحكومات لبلورة الحوار التيسيري ٢٠١٨ ويجب أن تعطى التعليمات اللازمة في الوقت المناسب كي تستطيع البلدان الاستعداد بشكل صحيح. توصي شبكة العمل من أجل المناخ أن يعتمد مؤتمر الأطراف ٢٢ قرارًا يدعو الدول والأطراف المعنية الأخرى لتقديم أفكارها على الحوار التيسيري قبل ٣١ آذار (مارس) ٢٠١٧ (لا سيما حول الشكل والإطار، والمساهمات والنتائج). وعلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تجميع الطلبات لعقد ورشة عمل حول الحوار التيسيري في الهيئة الفرعية ٤٦ في العام ٢٠١٧.

وتطبيقاتهم المفيدة والدروس المستفادة في مجال تعزيز حقوق الإنسان في العمل المناخي.

استراتيجيات طويلة الأجل

كما ذكر سابقاً، وضع استراتيجيات طويلة المدى للتنمية المستدامة وإيقاف انبعاث الكربون أمر ضروري لضمان توافق انبعاثات البلدان ومساراتهم التنموية مع حد متوسط درجات الحرارة العالمية ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وهناك حاجة ملحة للبدء بتطوير الخطط بأسرع ما يمكن لضمان وجود ما يكفي من الوقت لمراجعتها إذا لزم الأمر. ويدعو اتفاق باريس ل يتم التوصل إلى وقف عالمي في أسرع وقت ممكن، وتحقيق توازن بين مصادر الانبعاثات البشرية وتخفيضات الاحتباس الحراري بواسطة آبار الغاز في النصف الثاني من هذا القرن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحد المقبول، ١,٥ درجة مئوية، يحدد كمية الانبعاثات المسموح بها، بحيث أن هذا التوازن يجب أن يتحقق بُعيد العام ٢٠٥٠. ومن أجل أن يتم ذلك بشكل عادل، يجب على كل طرف التفكير بنصيبه الخاص من إجراءات التخفيف.

وضع استراتيجيات على المدى الطويل يعطي الدول فرصة لوضع إطار من أجل السياسات قصيرة الأجل ومن أجل ضمان توافق الأهداف طويلة الأجل للبلدان مع اتفاق باريس.

على هذا النحو، وضع استراتيجيات طويلة المدى يوفر فرصة لدمج الاعتبارات المناخية في تخطيط البلدان الوطني وولزيادة التأزر بين السياسات بشأن تغير المناخ وتخطيط التنمية الوطنية. ووضع استراتيجيات طويلة المدى يعطي البلدان إطاراً يمكنها من توظيف هذين الاعتبارين للعمل على الدعم المتبادل لتحقيق أهداف المناخ والتنمية. واستناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة، تضع الاستراتيجيات طويلة الأجل معايير وطنية لمنحنيات الانبعاثات الآمنة لتحديد الطريقة التي يجب أن تتم بها التنمية، في حين أن تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية الوطنية تسمح للدول معرفة الشكل الذي ينبغي أن تكون تنميتها عليه في سياق هذه الحدود المناخية الآمنة. وستتيح إجراءات التخطيط التأزرية تحقيق أفضل النتائج التوافقية لهاتين العمليتين.

وضع استراتيجيات طويلة المدى يوفر فرصة لدمج الاعتبارات المناخية في تخطيط البلدان الوطني وولزيادة التأزر بين السياسات بشأن تغير المناخ وتخطيط التنمية الوطنية.

بما أن إعداداً كاملاً من هذه العناصر سابق لأوانه في هذه المرحلة، توصي شبكة العمل من أجل المناخ بإنشاء عملية تحضيرية للحصيلة العالمية في مؤتمر الأطراف ٢٢، والذروة في مؤتمر الأطراف ٢٥ في العام ٢٠١٩، لضم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المنبثقة عن الحوارات التيسيرية، ولتطوير الطرائق التي يمكن استخدامها في الحصيلة العالمية لتحليل التقدم الشامل نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس طويلة الأجل، ولتحديد الفرص الباقية للمضي قدماً في التدابير بشأن المناخ.

كي تكمل العملية التحضيرية للتقييم العام بالنجاح، في نهاية الجولة السادسة من تقييم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يجب مناقشة المجتمع العلمي لوضع سيناريوهات ومراجع للعملية التحضيرية للحصيلة العالمية وأن يستند إلى أحدث سيناريوهات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وسيكون الهدف إظهار كيفية تحقيق هدف اتفاق باريس على المدى الطويل (المادة ١,٢) وإدراج بيانات الانبعاثات للأعوام ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠، ٢٠٧٠. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حث المجتمع العلمي لوضع مراجع مماثلة لأهداف أخرى طويلة الأجل، تكون بمثابة مراجع لتخفيضات المخاطر وللمرونة لتحقيق الهدف طويل الأجل للتكيف (المادة ٢,١ ج). وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض المجالات التي هي من مسؤولية الحصيلة العالمية، فالمعرفة العلمية غير كافية حالياً. إشارة واضحة ومبكرة قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يمكن أن تساعد في تصحيح هذا الوضع. وعلى سبيل المثال، مصطلح "في ضوء العدالة" يمكن أن يشجع الأطراف على النظر في العواقب التي تترتب على التحولات السريعة منخفضة الكربون أو الخالية من الكربون بين البلدان أو في داخلها على موضوع العدالة، والتي تشكل حالياً قطاعاً كان موضوع القليل من الأبحاث.

الحوار المنظم بين الخبراء ينبغي أن يطلب من سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ وضع أسئلة شائعة حول موضوع الاكتشافات العلمية الجديدة في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بشأن المناخ وآثار هذا الموضوع على الحصيلة العالمية.

في النهاية، ينبغي أن تسهل العملية أيضاً تبادل المعارف والخبرات الأساسية لتحقيق التكامل الفعلي بحقوق الإنسان في تفعيل اتفاق باريس. في هذا السياق، ترحب شبكة العمل من أجل المناخ بأن يُلزم التزام جنيف لحقوق الإنسان في العمل المناخي الموقعين عليه بدمج حقوق الإنسان مع الخبرات بشأن تغير المناخ، وتدعو باقي الأطراف إلى توقيع الالتزام. إن تنظيم ورشة عمل للخبراء في العام ٢٠١٧ يتيح للخبراء المؤهلين وللمنظمات الحكومية الدولية تبادل خبراتهم

الحكومية بتنسيق أفكار الدعم. والموجز بالنسبة لصانعي السياسات، أحد نتائج حوار التيسيري في العام ٢٠١٦، هو بمثابة مساهمة رئيسية في عمل هؤلاء المؤازرين في هذا الصدد.

في النهاية، جميع مبادرات التخفيف المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تلتزم بسلسلة من معايير التوجيه القوية لضمان أثر إيجابي وتجنب الغسل الأخضر. لصق أختام الأمم المتحدة وموافقها على مواد أرباب الغسل الأخضر سيقبل من مصداقية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويزيد من صعوبة تحقيق هدف حد الاحترار العالمي على ١,٥ درجة مئوية. يجب أن يتم الإعلان عن عملية وضع المعايير في مؤتمر الأطراف ٢٢، وأن تكون ميسرة من قبل المؤازرين الرفيعة المستوى.

تحسين إجراءات التكيف السابقة للعام ٢٠٢٠

ينبغي أن ينفذ مؤتمر الأطراف ٢٢ خطوات ملموسة لاتخاذ إجراءات تكيف إضافية قبل العام ٢٠٢٠. ويشمل ذلك تحديد إجراءات التكيف التي يجب تمويلها بحالة طوارئ في الحوار رفيع المستوى بشأن التمويل. في حين يمكن لل صندوق الأخضر للمناخ دعم بعض إجراءات التكيف، وكذلك يمكن للمبادرات المرتبطة بالتكيف المعلنة في مؤتمر الأطراف ٢١ أن تساعد أيضًا. كما يجب أيضًا أن تكون هناك عودة لهذه المبادرات في مؤتمر الأطراف ٢٢ بشأن الإجراءات المشروعة والتعاليم، ولتعزيز المشاريع الناجحة.

وعد توفير التمويل المناخي ما قبل ٢٠٢٠

في حين حثت مؤتمرات الأطراف السابقة الدول المتقدمة على زيادة مواردها المالية العامة، بعضها فقط من فعلت ذلك. بالتالي يجب أن تثبت خارطة الطريق المعدّة من قبل الدول المتقدمة كيف سيتم تحقيق هدف الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي لتحسين هذا الوضع. في مؤتمر الأطراف ٢٢، الدول المانحة التي لم توضح بعد نواياها في زيادة تمويلها السنوي العام ينبغي أن تقوم بذلك.

وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتمويل التكيف والترويج لمشاريع التكيف الملموسة على أرض الواقع. وتعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أن عدم التوازن بين التكيف والتخفيف في التمويل المناخي يجب أن يُحل قبل العام ٢٠٢٠.

في ضوء ما قيل آنفًا، بدءًا من دعوات شبكة العمل من أجل المناخ لجميع دول مجموعة العشرين G20 لتوفير استراتيجيات مؤقتة طويلة الأجل حتى منتصف العام ٢٠١٨، ستقود دول مجموعة السبعة G7 هذا العمل مسخرة أقصى قدراتها، ومسؤولياتها التاريخية ومستويات الانبعاثات والتنمية الاقتصادية لديها. فإن جدول أعمال كهذا سيكون سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من استكمال تقييم الأثر الجماعي للاستراتيجيات وآثارها على الأهداف طويلة الأجل المتعلقة بدرجة الحرارة في التخضير للحوار التيسيري في العام ٢٠١٨.

تحسين العمل قبل العام ٢٠٢٠

دون تحسين عاجل للإجراءات السابقة قبل عام ٢٠٢٠، ستكون إجراءات البلدان في إطار اتفاق باريس ضعيفة جدًا ومتأخرة للغاية للحفاظ على الاحترار العالمي بمستوى ١,٥ درجة مئوية. وفقًا للمادة (٥) للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، على مستوى الانبعاثات الحالية، ميزانية الكربون التي تؤمن احتمالاً جيداً (٦٦٪) من حفظ الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية سوف تستنفد بحلول العام ٢٠٢٠. إضافة إلى أن تحسين إجراءات التخفيف والتكيف، وتوفير التمويل المناخي ودعم التنفيذ، الأمور الموعود بها، ستكون حاسمة أيضًا لتحسين العمل قبل العام ٢٠٢٠.

تحسين إجراءات التخفيف السابقة للعام ٢٠٢٠

الفحص التقني لقطاعات ذات قدرة كبيرة على التخفيف يمكن أن يسرع العمل المناخي على الأرض ويضفي الشرعية عليه، كحاضنة تتبع لمبادرات التعاون الدولي اقتراح أفكار جديدة وتوسيع المبادرات القائمة لتسريع عملها. واجتماعات الخبراء التقنيين المركزة على النتائج التي تحدد الخطوات الملموسة في التغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ والفرص المتاحة لتكثيف إجراءات محددة وذات مصداقية وفعالة لديها القدرة على دفع العمل المستقبلي وزيادة الطموحات.

ولتحقيق ذلك، هناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها:

- الحد من مجال اجتماعات الخبراء التقنيين وتكليفهم بمتابعة بعض المبادرات الواقعية والواعدة للغاية، انطلاقًا من فكرة التنفيذ والإنجاز، مع الاستمرار بتعزيز أفضل الأعمال على نطاق أوسع. وبهذه الطريقة، ستمكن عملية الفحص التقني أن تكون أساس المبادرات المبتكرة، على غرار المبادرة الأفريقية حول الطاقات المتجددة، التي يمكن أن توجد مستقلة أو كجزء من أعمدة وفعاليات العمل العالمي من أجل المناخ.

- ينبغي على المؤازرين الرفيعة المستوى للبحث من الاجراءات قبل العام ٢٠٢٠ على مستوى عالٍ أن ييسروا هذا الانتقال من الأفكار إلى الأفعال وإشراك الأطراف والجهات الفاعلة غير

الشفافية في العمل والدعم

بدورها الرئيسي في تقييم وتحسين فعالية الإجراءات المناخية، مجموعة مركزية من قواعد القياس وإعداد التقارير والتحقق (MRV)، تكون قوية وقابلة للتطبيق، هو أمر حيوي لتحفيز الطموح اللازم لضمان نجاح اتفاق باريس. تقديرًا لهذا، أنشأ الأطراف في المادة ١٣ إطارًا مدعّمًا بالشفافية من أجل العمل والدعم الذي هو سمة أساسية لاتفاق باريس.

قواعد فعالة مفيدة للحكومات الوطنية من خلال مساعدتها على:

١. فهم نطاق تغير المناخ.
 ٢. تمكين السكان المحليين من وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التحدي.
 ٣. تقييم كيف يمكن لسياسات التدخل أن تؤدي ثمارها.
- تعطي قواعد الشفافية أيضًا الفاعلين في القطاعين العام والخاص الثقة في حساب التكاليف والفوائد لمعالجة زيادة الانبعاثات، وبالتالي تساعد على تشجيع الاستثمارات في تطوير محتوى منخفض الكربون، وخاصة عندما تكون مدعومة بدلالات سياسة طويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، تحسّن نظم الشفافية قدرات الحكومات على معالجة قضية تغير المناخ.
- تتيح الشفافية تنمية الثقة المتبادلة بين الأطراف وهي ضرورية لتتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الفردية والجماعية. كما أن إطارًا تدعمه الشفافية سيكون حاسمًا لضمان:
- السلامة البيئية لمصادقية المساهمات المحددة وطنيًا.
 - تقييمات عامة فعالة تشجع الطموحات المستقبلية.
 - سير جيد للجنة التنفيذ والمطابقة.

كما ينبغي أيضًا أن يشمل القرار المتوقع من مؤتمر الأطراف بشأن التمويل طويل الأجل هدفًا طموحًا لتقديم الدعم المالي السنوي للتكيف الذي يتعين تحقيقه بحلول العام ٢٠٢٠، وكذلك توازنًا بين التكيف والتخفيف في تخصيص التمويل المناخي في سياق خارطة طريق الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي. يجب أن يتخذ مؤتمر الأطراف ٢٢ قرارًا لحث الدول المتقدمة لتقديم خطط وطنية فردية من أجل زيادة تمويل التكيف بشكل كبير، كجزء من الدورة القادمة لتعهد استراتيجيات ومناهج الدول المتقدمة.

خارطة طريق الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي من غير المرجح أن توهي بالثقة الكافية لزيادة الطموح حتى العام ٢٠٢٠. قرار في مؤتمر الأطراف ٢٢، يشير إلى أن خارطة الطريق يجب أن تخضع للمناقشة والاتفاق المتبادل حتى مؤتمر الأطراف ٢٣ مع مشاورات بين الدول المتقدمة والناشئة، سيزيد الثقة كثيرًا. كما ينبغي أن تعكس القرارات ترتيبات المساءلة لتمويل المناخ.

وينبغي أيضًا في مؤتمر الأطراف ٢٢ النظر في المتطلبات المالية اللازمة لتكفل الخسائر والأضرار. ويجب أن يتعهد مؤتمر الأطراف بتفعيل ضرورة تمويل الخسائر والأضرار كما ورد في المادة (٨) من اتفاق باريس. وبشكل خاص، ينبغي على اللجنة الدائمة للشؤون المالية واللجنة التنفيذية لآلية وارسو العمل معًا من أجل:

- إنشاء خطة لزيادة تمويل الخسائر والأضرار تصل إلى ٥٠ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠٢٠، علمًا أن الدراسات القائمة، مثل فجوة التكيف في برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة، تظهر أن هناك بالفعل احتياجات هامة لم تلبّ. وينبغي أن تتضمن خطة لإنشاء مصادر تمويل مبتكرة لتوفير مصادر تمويل هامة يمكن التنبؤ بها تغذيها مصادر التلوث.
- وضع تعريف للتمويل المناخي للخسائر والأضرار (بالإضافة إلى تعريف اللجنة الدائمة للشؤون المالية لتمويل التخفيف والتكيف) يتجنب ازدواجية الحساب وضمان أن لا يؤثر تمويل الخسائر والأضرار على تمويل التكيف.
- دعوة منظمات أخرى، مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة، للقيام بالعمل على تحديد المستوى المالي اللازم من أجل الخسائر والأضرار على مختلف مستويات جهود التخفيف والتكيف.

خصائص تصميم إطار شفافية اتفاق باريس

من أجل تحسين الثقة والمسؤولية وتعزيز التنفيذ، يجب أن يكون إطار الشفافية التالي لاتفاق باريس منتهيًا على أبعد تقدير في العام ٢٠١٨. ويجب أن يكون الإطار متينًا ويضمن أعلى مستويات السلامة البيئية وتجنب ازدواجية الحساب والثغرات. يجب أن يضمن إطار الشفافية المتقدم على وجه الخصوص أن تكون المعلومات الكافية متاحة ليُدرك تمامًا نزاهة «تقييم التخفيف» المستخدم لأغراض المساهمات المحددة وطنيًا من طرف آخذ، بما في ذلك كيف يتم التحقق من النزاهة والوقاية من الحساب المزدوج على المستوى الوطني استنادًا إلى إحصاءات وطنية للانبعثات و / أو إلى أنظمة أخرى من القياس والتقرير والتحقق.

وينبغي أن تشمل المتابعة وإعداد التقارير والمراجعة جميع الأطراف، مع الاستمرار في معرفة الظروف الوطنية المختلفة. وينبغي للإطار أن يتيح بعض المرونة للبلدان النامية الموقّعة التي تحتاج ذلك، في الوقت الذي يتيح فيه تحسينات مستقبلية. ولا ينبغي أن تستخدم المرونة كذريعة للحفاظ على الوضع القائم، بل هي وسيلة للسماح بالمشاركة، في حين يقابلها الهدف العام الذي هو تمكين النمو وتسهيل التحسين مع مرور الوقت. وهذا يمكن أن يكون ممكنًا بقبول متطلبات إنتاج التقارير والتكيف معها لعكس تعدد أنواع الالتزامات أو استخدام الفئات بالطريقة التي تخلق مضاهاة للحصول على أفضل المعطيات الممكنة. يمكن أن تكون عملية المراجعة مرنة بحيث تؤخذ الكثافة بالاعتبار (من حيث الوقت والموارد البشرية والمالية) لمثل هذه العملية الشاملة والتفكير في ما هو نوع المراجعة الأكثر ملاءمة حسب احتياجات البلدان (داخلية في البلاد، على الملفات أو مركزية).

وعلاوة على ذلك، لتفي الدول بالتزاماتها من الشفافية وتمكين المزيد من التقدم، والتمويل، ستكون هناك حاجة لتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا في العديد من البلدان. وستقوم لجنة باريس لتعزيز القدرات في العام ٢٠١٧ بتوفير فرصة للنظر في كيفية دعم الجهود الوطنية لتأمين أن تكون التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان مدرجة بشكل فعلي في جميع الإجراءات بشأن المناخ. كما يجب أن يتيح الإطار الجديد للبلدان إنتاج تقارير عن كيفية إدماج المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس إلى إجراءاتها بشأن المناخ، مثل حقوق الإنسان، والمشاركة العامة في السياسة بشأن المناخ، والمساواة بين الجنسين، وانتقال عادل، وحقوق الشعوب الأصلية والإنصاف بين الأجيال. وينبغي تشجيع البلدان أيضًا على أن تأخذ بالحسبان كيف أن إجراءاتها بشأن المناخ تدعم أهدافها في التنمية المستدامة، والعكس صحيح.

يجب على المجتمع المدني أن يلعب دورًا أكبر بكثير في إطار الشفافية الجديد. وينبغي إشراك المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الاتفاق؛ لتعزيز التنفيذ والمساهمة في الفعالية والموثوقية والشرعية. ويجب أن تعزز الطرائق هذا الدور على المستوى الوطني لمتابعة التنفيذ وأثناء المراجعة الدولية والتحقق من هذه المعلومات.

وينبغي أن يشير الإطار إلى التزامات كل من الأطراف في الأطر السياسية أو القانونية الدولية كالصكوك الإقليمية المرتبطة بالمشاركة العامة، والحصول على المعلومات والشراكة من أجل حكومة شفافة.

وينبغي بذل المزيد من الجهود على المتابعة وإنجاز التقارير وتقييم التخفيف وجهود التكيف (لمزيد من الشفافية ومقارنة المساهمات المحددة وطنيًا للدول)، ومتابعة التدفقات المالية (انظر تفاصيل المسألة المالية أدناه)، والمحاسبة على انبعثات قطاع الأراضي. ينبغي أن ينظر الإطار أيضًا في ما يمكن أن يسهم بشكل فعال في الحوار التيسيري في العام ٢٠١٨ وفي الحصيلة العالمية في العام ٢٠٢٣ وأن يمنح الثقة للأطراف لتشجيعهم على برمجة المساهمات المحددة وطنيًا المستقبلية لتكون أكبر، قبل العام ٢٠٢٠.

مجمل القول: ترى شبكة العمل من أجل المناخ انتقالًا إلى إطار شفافية مشترك ومتين. ومن المرجح أن تكون الفترة ما بين العامين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ مرحلة انتقالية ستعزز الدول خلالها قدرتها على القياس وإنجاز التقارير عن تقدم الإجراءات، وستنفذ نظامًا معززًا لمتابعة دعم وسائل التنفيذ المتاحة ولتحسين الشفافية وإمكانية المقارنة بين الجهود الفردية على التخفيف والتكيف.

الشفافية ومقارنة المساهمات المحددة وطنيًا

خصائص المساهمات المحددة وطنيًا

لكي تكون المساهمات المحددة وطنيًا قابلة للمقارنة يجب أن يكون لها إطاراً زمنياً على مدار خمس سنوات. تنص المادة (٤،١٠) من اتفاق باريس على أن اجتماع الأطراف الأول في اتفاق باريس «يجب أن ينظر في إطاراً زمنياً» للمساهمات المحددة وطنيًا. تعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أن الاطارات الزمنية المشتركة ينبغي أن تقام على فترات من خمس سنوات وذلك لسببين:

- من شأن الاطار الزمني أن يتيح للبلدان ضبط مستوى الطموح في ضوء أحدث المعارف العلمية والتقدم الذي أحرزته بشكل فردي. عشر سنوات مدة طويلة جدًا لتحقيق هدف تعديل سريع وتشكل خطرًا حقيقياً بإثبات مستوى طموح غير كافٍ، في حين أن مدة خمس سنوات توفر مرونة كافية للأطراف.
- يجب أن يجري الاطار الزمني جنبًا إلى جنب مع السنوات الخمس من التواصل بين المساهمات المحددة وطنيًا و الحصيلة العالمية. يجب الحذر أن هذا لا يمنع الأطراف أن يكون لديها أهدافًا على خمس سنوات متتالية، على سبيل المثال، أهداف ما بين ٢٠٣٠-٢٠٣٥ و ٢٠٣٥-٢٠٤٠، حيث ستكون للثانية دلالة أكثر.

تعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أيضًا أن الأطراف يجب أن تشجّع بقوة ليس فقط على تقديم مساهمات قوية وغير مشروطة، ولكن أيضًا على ذكر العقبات النوعية في مساهماتهم المحددة وطنيًا التي تمنعهم من المضي قدمًا. إن شروط التمويل والتكنولوجيا ستذكر قطاعات ومستويات الدعم اللاحقة.

مرحبة بالقائمة الأولية من المعلومات المطلوبة في الفقرة (١٤، ١) / مؤتمر الأطراف (٢١). تعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أنه ينبغي أن يكون هناك تحسن أكبر على المستوى البلدان فيما يتعلق بتوفير المعلومات عن العناصر التالية في مساهماتهم المحددة وطنيًا:

- معلومات لتحديد تطورات الانبعاثات ومؤشرات واضحة تبين الافتراضات المرجعية المستخدمة لمؤشرات الإنصاف والطموح.
- الاستخدام المقصود للأسواق الدولية وإفادة من أجل تجنب الحساب المزدوج؛.
- أهداف في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتخلص التدريجي عن الوقود الأحفوري.
- مشاركة المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية.

لقد سرد العديدون من أصحاب المصلحة شروطًا من أجل التنفيذ الكامل لمساهماتهم المحددة وطنيًا، بعضها ذات صلة بقواعد استخدام الأراضي والحراجة، ولكن معظمها تعود إلى الاحتياجات المالية و / أو التكنولوجيا. وفي حين أن «شروطًا» يمكن أن تكون بمثابة عقبات تحول دون التنفيذ، فالمكونات الشرطية أيضًا يمكن أن تكون أساسًا للتعاون بين الأطراف، مؤدية إلى طموح أكبر. وإذا كانت «الشروط» المعرب عنها في المساهمات المحددة وطنيًا يمكن أن تصبح أداة اتصال، موفرة أسس تعاون مستقبلي، فستعزز اتفاق باريس.

- احترام وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- الجانب الشرطي للمساهمة، أو «أهداف طموحة».
- معلومات عن الدعم المالي اللازم للبلدان النامية للوفاء بالتزاماتها. يجب أن تكون المعلومات انعكاسًا لحالة البلد ويجب أن لا تكون عبئًا على البلدان النامية.

وبشكل أدق، ينبغي أن تحدد مكونات الدول الناشئة الشرطية احتياجات هذه الدول من حيث التمويل والتكنولوجيا وتعزيز القدرات وخفض الانبعاثات التي من شأنها أن تصبح ممكنة بفضل هذا الدعم. والأجدر أن توصف مكونات الدول المتقدمة الشرطية بأنها «أهداف طموحة» للدلالة على سمة مرحلتها المتقدمة. و«أهداف طموحة» يمكن أن تشمل تخفيضات الانبعاثات التالية الممكنة بفضل الدعم الدولي الذي يمكن أن يكون على شكل مساعدات مالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويمكن أيضًا أن يتم التعبير عن هذا الجزء من المكون الشرطي كهدف تخفيف منفصل من أجل الانبعاثات في الخارج. ويجب ملاحظة أن الفرق بين البلدان «الناشئة» والبلدان «المتقدمة» سيتطور مع مرور الوقت.

المحاسبة المالية

بخصوص شروط المحاسبة المالية وإعداد التقارير، تقترح شبكة العمل من أجل المناخ:

- دعم النقص الموجود في إعداد التقارير عن تمويل المناخ ولتجنب المبالغة في تقدير مساعدات محددة للمناخ، في مؤتمر الأطراف ٢٢، يجب على الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية اعتماد خطة عمل وجدولًا زمنيًا مفصلاً لدفع المناقشات حول طرائق المساءلة المالية المناخية. في حين قد تستمر المناقشات في الهيئة الفرعية ٤٦ ومؤتمر الأطراف ٢٣، ينبغي أن يقدم مشروع القرار المتعلق بترتيبات المساءلة للنظر فيه واعتماده من قبل اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA في العام ٢٠١٨ على أبعد تقدير.

وكي توظف «الشرطية» كألية فعالة للطموحات؛ تعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أنه لا بد من اعتماد عملية «الاقتران» بين الشروط والدعم.

معلومات لتسهيل الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنيًا

محتوى ونوعية المعلومات يلعبان دورًا رئيسيًا في تسهيل فهم المساهمات المحددة وطنيًا من قبل الجهات المعنية والمراقبين وهما ضروريان لبناء الثقة حول اتفاق باريس. لذلك، بما أنها ستكون صعبة وغير مرغوب فيها لسن المتطلبات الشاملة والإلزامية للمعلومات حول المساهمات المحددة وطنيًا في هذه المرحلة، ينبغي على الأطراف تحديد مسار تحسين للمعلومات التي يقدمونها في مساهماتهم المحددة وطنيًا.

إيلاء الاهتمام للزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي

يأتي حوالي ربع مجموع الانبعاثات البشرية من الزراعة والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي، أي بشكل أساسي التغيرات في استخدام الأراضي، واستخدام الأسمدة، والمماشية، وتدهور أراضي الرعي. إن تخفيض الانبعاثات (مثلًا بالحد من إزالة الغابات) وتعزيز البوالب (مثل التشجير) عنصر هام من المساهمات المحددة وطنيًا للعديد من الدول وسيظل كذلك في المستقبل. ويظهر استخدام الأراضي في ٧٧٪ من مساهمات التخفيف في المساهمات المحددة وطنيًا لجميع البلدان، يتجاوزها قطاع الطاقة فقط. إمكانية الحد من الانبعاثات وتعزيز البوالب في قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي مهمة، على الرغم من أنها ينبغي أن تكفل أن التخفيف في قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي لا يجازف بالتكيف والأمن الغذائي والضمانات الاجتماعية والبيئية الأخرى. والعديد من النقاط الرئيسية ذات أهمية حاسمة لمناقشة قواعد المساءلة:

من الأهمية بمكان أن تولى جميع البلدان اهتمامًا للانبعاثات وعمليات البوالب قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي بطريقة مماثلة وشفافة، لا سيما البلدان التي تنوي أن تدرج تخفيضات الانبعاثات أو تعزيز عمليات الإزالة في مساهماتها المحددة وطنيًا. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك تسامح خاص مع البلدان الأقل قدرة، لا سيما البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية النامية الصغيرة.

يخضع اتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، وبالتالي يجب أن تنطبق عليه القواعد العامة للاتفاقية الإطارية. وتستخدم الاتفاقية الإطارية نظام إعداد تقارير يستند إلى الأراضي التي يجب أن تستخدم في الاتفاق الجديد، وينبغي أن تطبق المساءلة عليها. كما ينبغي للأطراف استخدام الأساليب التي توفرها توجيهاً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للعام ٢٠٠٦ التي تتبع نهجًا يستند إلى الأراضي، أو الأساليب التي تتفق مع هذا النهج.

يتوجب على الأطراف ذات المساهمات المحددة وطنيًا المطبقة على عموم اقتصادها الذي يضم أهداف خفض الانبعاثات المطلق أن تولى اهتمامًا شاملاً لانبعاثاتها وعمليات الإزالة في قطاعاتها كلها، بما في ذلك استخدام الأراضي. جميع الانبعاثات البشرية تساهم في تغير المناخ، وجميع عمليات الإزالة تساهم في التخفيف. يجب على الدول أن تدرك أن «الجو يري» بالانبعاثات وعمليات الإزالة، عند حدوثها.

• ينبغي أن تشمل المساءلة أيضًا معلومات عن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية الواردة في التقارير العددية. وهذا يعني على سبيل المثال أن إعداد التقارير عن الصكوك الأخرى غير المنح ينبغي أن يشمل معلومات عن معادل المنح المتضمنة في المبالغ المنقولة من أجل الصكوك الأخرى غير المنح. وتعتقد شبكة العمل من أجل المناخ أن هذا من شأنه أن يكون أفضل وسيلة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مقتضيات المادتين (٤,٣) و (٤,٤) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (والتي تم تأكيدها من قبل اتفاق باريس). وتتطلب المحاسبة التامة أن يكون إعداد التقارير مستندًا على بيانات المشروع التي تمكّن من تحديد التدابير الفردية التي يعتبر التمويل لأجلها تمويلًا مناخيًا - وهو شرط بدونه لن يكون التحقيق ممكنًا في «القياس والتقرير والتحقق MRV».

• يجب وضع نهج أكثر اتساقًا لتقييم الملاءمة المناخية للأرقام المبلغ عنها، وخاصة لتقييم الملاءمة المناخية للصناديق التي لا يشكل المناخ فيها سوى هدفًا من بين أهداف أخرى، لتجنب المبالغة وضمان ملخص أكثر تفصيلًا عن الملاءمة المناخية للمشاريع الممولة. وهذا ينبغي أن يبدأ مع إعداد تقارير عن المشاريع التي يشكل المناخ فيها قضية رئيسية، بعيدًا عن المشاريع التي لا يشكل المناخ بالنسبة لها سوى هدفًا من بين أهداف أخرى. من أجل هذه الأخيرة ينبغي وضع نهج أكثر تفصيلًا بحيث لا تنتج تقارير إلا عن أجزاء التمويل ذات العلاقة المباشرة مع العمل بشأن المناخ أو العائدة إليه.

إيلاء الاهتمام للتكيف

يضع اتفاق باريس التركيز على إجراءات التكيف الوطنية أكثر من ذي قبل. في مراكش ستناقش احتياجات الاتصالات والمتطلبات، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف. يتطلب البعد المحلي والخاص في سياق التكيف نهج مساءلة مختلف عن ذلك المطبق على شفافية التخفيف. ينبغي أن تحدد القرارات المقبلة حول اتصالات التكيف احتياجات البلدان الضعيفة للقدرة، بما في ذلك خطوات التخطيط واحتياجات اتصالات التكيف على أساس سيناريوهات مختلفة لظاهرة الاحترار، ويجب أن تعزز سبل التواصل على نحو فعال لأغراض مختلفة حول التقدم المحرز في التكيف (وحدوده)، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا، وخطط التكيف الوطنية، إلخ.

التمويل

في مرحلة ما بعد مؤتمر الأطراف ٢١، ينبغي أن تعكس الالتزامات المالية للدول الموردة الطموح والمساواة والإنصاف والشفافية والرؤية على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تستمر في تقديم مساعدة مالية عامة للبلدان النامية. التدفقات الخاصة حاسمة، ولكن لا يمكن اعتبارها بديلاً عن المالية العامة. بل على العكس، ينبغي أن تعتبر وسيلة لجعل جميع التدفقات المالية بما يتفق مع تطوير منخفض الانبعاثات وغير ضارة بالمناخ. لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، أي تنفيذ أية آلية مالية يجب أن تتضمن معايير وضمانات وآليات إصلاح ملائمة.

ينبغي للبلدان المانحة مواصلة تقديم التمويل من أجل المناخ كجزء من التزاماتها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بالإضافة إلى الموارد التي تقدمها للوفاء بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية (٧٠٪ من الدخل القومي الإجمالي). يجب أن يكون التمويل المناخي جديداً وإضافياً بالإضافة إلى كونه ناقلاً للتحويل. كحد أدنى، لا بد من زيادة في التمويل المناخي في الزيادة الإجمالية لميزانية المساعدة لتجنب المزاخمة الذاتية للميزانيات المنخفضة للمساعدة الإنمائية الرسمية. من الناحية المثالية، لجعل جميع التدفقات المالية بما يتفق مع تطوير منخفض الانبعاثات وغير ضارة بالمناخ، يتعين على البلدان المتقدمة تقييم مستويات مالياتها العامة.

يجب على الصندوق الأخضر للمناخ السعي إلى تحقيق هدف التمويل في أقرب وقت ممكن وانهاج سياسة اعتماد صلبة. ويجب عليه التأكد من دعمه مشاريع ناقلة للتحويلات، مع السماح للبلدان بالتهيؤ لتطوير احتياطي كافي من المشاريع. ينبغي أن يعتمد مؤتمر الأطراف ٢٢ قراراً يوضح دور صندوق التكيف التابع لاتفاق باريس. حتى وإن تمكن صندوق التكيف من أن يكون أداة لبروتوكول كيوتو، ينبغي أن يكون الآن أيضاً في خدمة اتفاق باريس. كما يجب أن يشجع مؤتمر الأطراف أيضاً الدول للإعلان عن مساهمات مالية لصندوق التكيف والصندوق المخصص لأقل البلدان نمواً. وينبغي على البلدان المتقدمة بذل المزيد من الموارد على الطاولة ليتمكن صندوق التكيف من تحقيق هدفه المتمثل في جمع الأموال لتصل قيمتها إلى ٨٠ مليون دولار. كلا هذين الصندوقين بحاجة ماسة للتمويل لتتمكن البلدان الناشئة من الاستمرار في البناء على الخبرات المتراكمة حتى الآن وعلى أفضل الممارسات.

الأطراف التي لا تحتوي مساهماتها المحددة وطنياً على أهداف خفض الانبعاثات المطلقة التي تطبق على اقتصادهم برمتها يتوجب عليها أن تدرك بصورة شاملة وكاملة البنود التي تم تضمينها في مساهماتها المحددة وطنياً ويجب عليها أن توضح لماذا استبعدت الانبعاثات والإزالات الأخرى، وفقاً للفقرة (٣١) (د)، ١ / مؤتمر الأطراف ٢١). وينبغي أن تلتزم بتجاوز العجز من خلال تعزيز قدرات المساءلة الشاملة لقطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي.

سنة التأسيس أو الفترة المستخدمة لإعداد التقارير والمساءلة في قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي ينبغي أن تكون مندمجة مع المساهمات المحددة وطنياً الشاملة للأطراف لتسهيل المقارنة. على سبيل المثال، يجب أن تكون الفترات المرجعية نفسها لقطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي وللقطاعات الأخرى وينبغي أن تكون بناءة لا هدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقاس الفترة أو السنة المرجعية لقطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي باستخدام طرق القياس المحددة لتقدير الانبعاثات والإزالات ومخزونات القطاع. وقد يكون من الأفضل استخدام فترة مرجعية بدلاً من سنة مرجعية، والدراسات التي أجريت من قبل بعض أعضاء شبكة العمل من أجل المناخ تشير إلى أن هذا سيكون أكثر موثوقية فيما يتعلق بالحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي.

التكيف

حققت اللجنة التنفيذية لآلية وارسو تقدماً كبيراً هذا العام في متابعة نتائج اتفاق باريس وإعداد نتائج مؤتمر الأطراف ٢٢. وبالقرارات التي اتخذتها في اجتماع أيلول (سبتمبر)، انطلقت بالفريق الخاص بالعمل على الانتقالات المرتبطة بتغير المناخ بتكليف مؤتمر باريس ووافقت على الشروط المرجعية لغرفة المقاصة فيما يتعلق بالتأمين ونقل المخاطر. وقد عقد فريق الخبراء في الخسائر غير الاقتصادية اجتماعه الأول، وسيقدم ذلك في حدث مواز لمؤتمر الأطراف ٢٢. كما يشدد منتدى تمويل الخسائر والأضرار المنظم من قبل اللجنة الدائمة للتمويل على الزيادة وإلحاح الحاجة للتكفل بتكاليف الخسائر والأضرار.

إلا أن خطة عمل اللجنة التنفيذية لآلية وارسو على مدى عامين لم تتفدً بالكامل، بالنظر إلى تأخرها الأولي ومحدودية مواردها المتاحة، ويتعين القيام بعمل كبير من إعداد توصيات والمطالبة بخطوات جديدة. هناك جانبان أساسيان يجب أخذهما بعين الاعتبار في مؤتمر الأطراف ٢٢:

- **مراجعة لآلية وارسو الدولية على الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ:** لم ينجح مؤتمر الأطراف ٢١ بتعريف واضح لعملية مراجعة لآلية وارسو. وبالنظر إلى العمل الجاري في اللجنة التنفيذية لآلية وارسو، لا يبدو أن الفترة الآن مناسبة لمراجعة كاملة. ومع ذلك، ينبغي على الحكومات التأكيد عند المراجعة على ضرورة التركيز أكثر على تحسين العمل والدعم للتكفل بال خسائر والأضرار، وكذلك ضرورة تخصيص المزيد من الموارد لآلية وارسو للتمكن من إتمام مهامها. وينبغي على الأطراف النظر في مراجعة أكثر عمقاً لآلية وارسو حتى منتصف خطة العمل المقبلة، على سبيل المثال قبل مؤتمر الأطراف ٢٥.

- **خطة عمل على مدار خمس سنوات:** اختتمت اللجنة التنفيذية لآلية وارسو اجتماعها الأخير قبل مؤتمر الأطراف بمناقشات معمقة حول قطاعات العمل في المستقبل، ولكنها لم تكن بعد قادرة على وضع خطة عمل خمس سنوات أكثر تفصيلاً. وهي تخطط للقيام بذلك في العام ٢٠١٧ على أساس تنفيذ أكثر تطوراً لخطة العمل الحالية. وينبغي أن تسترشد خطة عمل الخمس السنوات بأهداف استراتيجية من شأنها تطوير آلية وارسو خلال المرحلة المقبلة إلى أداة تلبى حقاً احتياجات البلدان الناشئة المتضررة فيما يتعلق بإدارة الخسائر والأضرار. من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون آلية وارسو في وضع يمكنها من الرد على الخسائر والأضرار التي حدثت بالفعل، ومنع الخسائر والأضرار المستقبلية.

تمثل المادة (٧) من اتفاق باريس تقدماً كبيراً في الاستجابة العالمية للتكيف بشكل أفضل مع نتائج تغير المناخ. وهناك هدف تكيف عالمي سيقود العمل على التكيف في المستقبل. يضع اتفاق باريس الدول الفردية في دائرة الضوء كي تخطط وتنفذ وتتبادل استراتيجيات التكيف. يجب أن يتبع التكيف إرشادات وأن يتمحور على الشعوب. يؤكد اتفاق باريس وجود علاقة بسيطة بين جهود التخفيف وجهود التكيف: يحدد مستوى التخفيف مستوى احتياجات التكيف والدعم اللازم من البلدان المتقدمة الملزمة بتوفيره لمساعدة البلدان المتضررة. يجب إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً في السنوات القادمة لتطوير أحكام التكيف في سياق اتفاق باريس، وينبغي أن يبدأ هذا في مؤتمر الأطراف ٢٢:

- وضع بوصلة لجعل القرارات المتعلقة بالتكيف عملية في السنوات القادمة: يجب أن يضع مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين خطاً لتحقيق أهداف التكيف، ومساهمة التكيف في الحصيلة العالمية وكذلك مبادئ توجيهية للاتصالات وتمويل التكيف، بما في ذلك معلومات لمعرفة أين ومتى سيحدث ذلك.
- ضبط مستوى تمويل التكيف وتغييره: إن تمويل التكيف صغير جداً حالياً مقارنة مع إجمالي التدفقات المالية من أجل المناخ. ويجب أن يؤدي الحوار المالي رفيع المستوى في مؤتمر الأطراف ٢٢ إلى خطوات ملموسة لتحديد مسار تصاعدي لتمويل التكيف حتى العام ٢٠٢٠.

الخسائر والأضرار

مسألة الأضرار والخسائر حاضرة بشكل متزايد على جدول الأعمال السياسي الدولي، على سبيل المثال تلك التأثيرات المناخية التي تتجاوز أضرارها الجسدية والاجتماعية والاقتصادية التدابير المتخذة لتجنبها أو تقويمها. وكان إنشاء آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغيرات المناخ في العام ٢٠١٣ الخطوة الأساسية الأولى. وقد عزز إدراج الخسائر والأضرار في المادة (٨) من اتفاق باريس، بشكل منفصل عن التكيف، جذب الدول الناشئة المتضررة، بالقول إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل صامتاً وهو يرى الأضرار تتوالد.

يتوجب على مؤتمر الأطراف ٢٢ الآن تعميم الالتزام الدولي لمعالجة الخسائر والأضرار لصالح البلدان الأشد فقراً والأكثر تضرراً، ولا سيما بفضل التنسيق والتقدم المأمول من قبل آلية وارسو لخطة العمل القادمة على مدار خمس سنوات.

التكنولوجيا

يجري العمل حاليًا في اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا (CET) على الروابط بين دعم نقل التكنولوجيا وعملية المساهمات المحددة وطنيًا. كما يجب على مؤتمر الأطراف ٢٢ اغتنام الفرصة لتعميق النقاشات والبحث في مسألة التقييم التكنولوجي بل لتطوير الإطار التكنولوجي لاتخاذ قرارات في هذه المسائل في المستقبل القريب.

- التعاون في تقييم التكنولوجيا: وضع قواعد واضحة لاختيار ودعم وتقييم المشاريع والبرامج التكنولوجية لاستخدام الآليات المالية للاتفاقية الإطارية والمساعدات الثنائية خارج الاتفاقية الإطارية. يتطلب تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل بـ ١,٥ درجة مئوية تخفيضات للانبعاثات عاجلة وضخمة. وفي حين أن بعض التقنيات يمكن نشرها بسرعة، هناك مخاوف بشأن العديد من هذه التقنيات التي يمكن أن تولد على الصعيد الاجتماعي والبيئي مخاطر سلبية «عالية»، «مجهولة» أو «مستجيلة» عندما لا يجرى التقييم أو لا يمكن إجراؤه إلا في الهواء الطلق أو في المحيط.

حسب الفقرة (٦٧ ج)، ١١ / مؤتمر الأطراف (٢١) يجب على مؤتمر الأطراف تعيين منتدى تعددي تقوده اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا لوضع معايير ومقاييس للتقييم التكنولوجي لإحالتها إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ التي ستوصي بإقرارها في مؤتمر الأطراف ٢٣ ومن ثم اعتمادها من قبل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والآليات المالية للاتفاقية الإطارية.

- تطوير الإطار التكنولوجي: إن العمل على الإطار التكنولوجي لم يتطور بالشكل الكافي ليطمئن اعتماد في مؤتمر الأطراف ٢٢. ومع ذلك، تلقت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية معلومات كافية عن الأطراف ومنظمات المجتمع المدني لتقدم عنها أول إصدار صلب في مؤتمر الأطراف ٢٢. يجب أن يفوض مؤتمر الأطراف الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية لتعتمد وتوصي بالإطار الذي سيكون معتمدًا للتنفيذ الفوري في مؤتمر الأطراف ٢٣. وأخيرًا، يجب أن يفوض مؤتمر الأطراف ٢٢ الهيئة الفرعية للتنفيذ لتضع وتوصي بنموذج تمويل ملائم ومستدام ويمكن إدراكه بالنسبة لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لاعتماده في مؤتمر الأطراف ٢٣، مع الأخذ بالحسبان لالتزامات المضيف لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ التي تحتاج أيضًا للحصول على تمويل.

آليات المادة (٦) من اتفاق باريس

إن آليات تخفيف مرنة، كالأسواق، يجب أن تشجع الطموح وعدم تأخر الإجراء اللازم باقتصادات بلا كربون لحماية المناخ. أي نقل لوحدات دولية من شأنه أن يساعد على تحقيق المساهمات الطموحة المقررة على المستوى الوطني، وضمان سلامة البيئة والتماشي مع دور الأطراف الحقيقي وما هو ضروري لتجنب أي ارتفاع في درجة الحرارة العالمية عن ١,٥ درجة مئوية.

ندعو الأطراف إلى:

- تحديد متطلبات لا تسمح إلا أن يكون للبلدان أهداف في الاقتصاد ككل وأفضل المساهمات المحددة وطنيًا المعبر عنها بشكل ميزانيات كربون لعدة سنوات، لاستخدام التحويلات للمطابقة.
- ضمان وجود نظام محاسبي مشترك للقياس والتقارير وتجنب ازدواجية حساب جميع نتائج التخفيف والتحويلات المستخدمة لتحقيق التزام دولي، بما في ذلك الالتزامات المبرمة خارج نطاق المساهمات المحددة وطنيًا أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- إلغاء أو عدم الاعتراف بوحدات بروتوكول كيوتو المنحدرة من آليات ما قبل العام ٢٠٢٠ لتكون متوافقة مع التزامات التخفيف ما بعد العام ٢٠٢٠.
- النظر في الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه إطار الشفافية المحسّن بموجب المادة (١٣) والمطابقة بموجب المادة (١٥)، لضمان السلامة البيئية.
- ضمان احترام حقوق الإنسان عند وضع الإجراءات وتنفيذها في إطار آليات تخفيف مرنة.
- وضع التوجيهات بموجب المادة (٦,٢) التي تضمن سلامة البيئة لنتائج التخفيف المستخدمة في جزء من المساهمات المحددة وطنيًا، المستندة على المخزون الأساسي من الانبعاثات الوطنية الأخيرة وغيرها من نظم إعداد التقارير، بما يتفق مع نتائج علمية ذات مصداقية، لتجنب أي ارتفاع في درجة الحرارة العالمية عن ١,٥ درجة مئوية.

وفيما يتعلق بالمادة (٦,٤) ندعو الأطراف إلى:



الزراعة

- وضع قواعد لضمان السلامة البيئية تفرض أن يكون خفض الانبعاثات حقيقياً وإضافياً وقابلًا للتحقق ودائمًا، وتتجنب ازدواجية حساب الجهود، وتضاف إلى تخفيف وطني طموح، وتضمن أرباحًا صافية في الغلاف الجوي.
- وضع أسس معقولة للوحدات تعكس بوضوح المستويات المطلقة أو المعتادة من أجل أن يُعترف بها كضامن لمبدأ قابلية الوصول.
- تقديم قائمة سلبية للأنشطة غير المؤهلة للمطابقة من أجل ضمان السلامة البيئية ولتساهم الآليات في التنمية المستدامة. وينبغي أن تتضمن القائمة السلبية، على سبيل المثال لا الحصر، أي طاقة كبيرة، بما في ذلك الوقود الأحفوري، ومشاريع توليد الطاقة الكهرومائية الكبيرة، والطاقة النووية، وكذلك أكسيد النيتروس المنحدر من إنتاج حمض الأديبيك وتدمير المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFC-23).
- وضع معايير التنمية المستدامة الدولية واضحة المعالم التي يتم تطبيقها في جميع الأنشطة، بما يتفق مع الالتزامات الدولية ويتضمن حقوق الإنسان وأطر التنمية المستدامة.
- وضع توجيهات واضحة لعمليات تشاور أصحاب المصلحة المحلية والعالمية لضمان مشاركة هادفة وفعالة (بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة عند الاقتضاء).
- إنشاء عملية التظلم لتقديم وسيلة لإنصاف الأشخاص والمجتمعات التي تعاني من الآثار السلبية للأنشطة بموجب المادة (٦,٤).
- تحسين الإدارة باستبعاد المفاوضين وتعيين أعضاء من المجتمع المدني كأعضاء في الهيئة المعنية للإشراف على الآلية.
- الخصائص الضرورية التي يجب أن تمتلكها الزراعة في جوانب «الاستدامة» الثلاثة: بيئية واقتصادية واجتماعية.
- المعايير أو المبادئ أو المبادئ التوجيهية لضمان السلامة البيئية والاجتماعية للعمل أو للتمويل المتعلق بالمناخ والزراعة القائمة على المبادئ المعنية للمساهمات المحددة وطنيًا على النحو المبين أعلاه.

- أن تزداد الطموحات من أجل معيار ثاني أكسيد الكربون الجديد لمنظمة الطيران المدني الدولي المعتمد لهذا العام، الذي - بشكله الحالي - لن تنخفض انبعاثاته من ناحية المستويات الجديدة والإجراءات المستندة إلى الأسواق.
- وضع معايير إصدار الشهادات البيئية الصارمة لأنواع الوقود البديلة.

تلعب الآليات الفعالة لوضع سعر الكربون دورًا مركزيًا في كل ما قيل، بإعطاء حوافز جديدة وموارد للحد من الانبعاثات في المستقبل، وبالالتزام بالأهداف المتفق عليها، وبضمان أن تساهم هذه القطاعات - المستفيدة حاليًا من الوقود المعفى من الرسوم الجمركية - بنصيبها الحق في التخفيف الشامل وفي تدابير التكيف. ويمكن أيضا تحسين تخفيضات الانبعاثات بمعايير فعالية طاقة أكثر صرامة للقطاعات.

النقل الدولي والطيران

اعتمدت منظمة الطيران المدني الدولي هذا العام آلية شاملة تستند إلى السوق لتعويض نمو الانبعاثات انطلاقًا من مستويات العام ٢٠٢٠. ومع ذلك، نظرًا لطبيعتها الطوعية حتى العام ٢٠٢٧ والإعفاءات واستمرار عدم مشاركة البواعث الكبرى المتوقع، فالآلية الشاملة المستندة إلى السوق في منظمة الطيران المدني الدولي لن تغطي سوى نسبة تقدر بنحو ٧٥٪ من نمو الانبعاثات انطلاقًا من مستويات العام ٢٠٢٠.

لا يمكن أن تتحقق أهداف اتفاقية باريس دون خفض الانبعاثات في هذه القطاعات. ومع الاعتراف بدور وخبرة منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية في تنظيم هذه القطاعات، يجب على الدول العمل على ضمان ما يلي:

- وضع أهداف الانبعاثات لقطاع الطيران والنقل تماشياً مع هدف الـ ١,٥ درجة مئوية، والتنفيذ السريع لأدوات سياسية لتحقيق هذه الأهداف.
- أن تخضع هذه القطاعات لمبدأ الملوث يدفع، ويفضل أن يكون من خلال التدابير المعتمدة على الصعيد الدولي، وأن تضاف أهدافها إلى الالتزامات الوطنية على الانبعاثات.
- الحاجة إلى تمييز مناسب في سياق مبادئ عدم التمييز الذي يحكم هذه القطاعات.
- أن يضمن استخدام جميع وحدات التعويض السلامة البيئية وأن لا يكون خاضعًا لازدواجية الحساب في التزامات مناخية أخرى، وتخلل سريع عن التعويض للحد من الانبعاثات الداخلية في القطاع.
- أن تعمل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية على مشروع اقتطاع لتمويل التكيف في البلدان النامية.

عناوين الاتصال

Wael Hmaidan, Directeur, whmaidan@climatenetwork.org
Sarah Strack, Directrice Adjointe et Responsable du développement du Réseau sstrack@climatenetwork.org
Siddharth Pathak, Responsable du plaidoyer politique, spathak@climatenetwork.org
Lina Dabbagh, Coordinatrice principale des politiques, ldabbagh@climatenetwork.org
Gillian Nelson, Coordinatrice des politiques, gnelson@climatenetwork.org
Anoop Poonia, Coordinateur des politiques, flux financiers, apoonia@climatenetwork.org
Lasse Bruun, Responsable de coordinateur de campagnes lbruun@climatenetwork.org
Emily Hickson, Chargée de coordination de campagnes, ehickson@climatenetwork.org
Charlene Ruell, Responsable des opérations, cruell@climatenetwork.org
Leila Yassine, Assistante exécutive, lpuelinckx@climatenetwork.org
Sarabeth Brockley, Chargée de relations publiques, sbrockley@climatenetwork.org
Elie Chachoua, Conseiller principal en flux financiers, echachoua@climatenetwork.org
Stephan Singer, Conseiller principal en énergies renouvelables, ssinger@climatenetwork.org
Dharini Parthasarathy, Chargée de communication, dparthasarathy@climatenetwork.org
Jana Merkelbach, Coordinatrice de projet, jmerkelbach@climatenetwork.org
Daniel Kapsoot, Chargé de communication et campagnes, région Afrique, dkapsoot@climatenetwork.org
Tatiana Shauro, Chargée de communication et campagnes, région EECCA, tshauro@climatenetwork.org
Karla Maass Wolfenson, Chargée de communication et campagnes, région Amérique Latine, kmaass@climatenetwork.org
Farah Atyyat, Chargée de communication et campagnes, région Monde arabe, fahmed@climatenetwork.org
Mickey Eva, Chargé de communication et campagnes, région Asie, jeva@climatenetwork.org

الفروع الإقليمية والدولية

AFRIQUE

Afrique de l'Est (CANEA)

Geoffrey Kamese, kameseus@yahoo.com

Ouganda (CAN-U)

Isaac Kabongo, kaboisaack@gmail.com

Monde Arabe (CANAW)

Safa' Al Jayoussi safaaljyoussi@gmail.com

Said Chakri said.chakri3@gmail.com

Afrique Australe (SARCAN)

Rajen Awotar, maudesco@intnet.mu

Afrique du Sud (SACAN)

Happy Khambule, happy@90by2030.org.za

Tanzanie (CAN-T)

Sixbert Mwangi, sixbertmwanga@yahoo.com

Afrique Centrale et Afrique de l'Ouest (CANWA)

Aissatou Diouf, dioufastou@hotmail.com

AMÉRIQUES

Canada (CAN-Rac Canada)

Catherine Abreu, catherineabreu@climateaction-network.ca

AMÉRIQUE LATINE (CANLA)

Gianfranco Ciccio, gciccio@dar.org.pe

ÉTATS-UNIS (USCAN)

Keya Chatterjee, kchatterjee@usclimatenetwork.org

ASIE

Chine

Wang Xiangyi, wangxiangyi@cango.org

Japon (CAN Japan)

Kimiko Hirata, khirata@kikonet.org

Asie du Sud (CANSAs)

Sanjay Vashist, sanjay@cansouthasia.net

Asie du Sud-Est (CANSEA)

Nithi Nesadurai, nithiya@pc.jaring.asia

Indonésie (ICAN)

Fabby Tumiwa, Fabby@ies.or.id

EUROPE

Europe de l'Est, Caucase et Asie Centrale (CAN-EECCA)

Iryna Stavchuk, iryna.stavchuk@necu.org.ua

Nastassia Bekish, nasta.haliak@gmail.com

Europe (CAN Europe)

Wendel Trio, wendel@caneurope.org

France (RAC France)

Lucile Dufour, lucile@rac-f.org

PACIFIQUE & OCÉANIE

Australie (CANa)

Alex Rafalowicz, alex@cana.net.au

Nouvelle-Zélande (NZCAN)

David Tong, david@davidtong.co.nz

Pacifique (PICAN)

Krishneil Narayan krishneilnarayan@gmail.com

منسقي مجموعات العمل

Adaptation & pertes et dommages

Sven Harmeling, CARE International,

sharmeling@careclimatechange.org

Harjeet Singh, Action Aid, harjeet.singh@actionaid.org

* Camilla Born, E3G, camilla.born@e3g.org

Agenda 2030

Diego Martín-Schutt, CAFOD, dmartinez@cafod.org.uk

Agriculture

Geoffrey Evans, Humane Society International,

gevans@hsi.org

Ram Kishan, Christian Aid, ramkishan2000@gmail.com

Bunkers

Mark Lutes, WWF International, marklutes@wwf.panda.org

Finance

Lucile Dufour, Réseau Action Climat France, lucile@rac-f.org

Kashmala Kakakhel, WEDO, kashmalakakakhel@gmail.com,

Eddy Pérez, Climate Reality, eperez@climatereality.ca

Mécanismes de flexibilité

Aki Kachi, Carbon Market Watch,

aki.kachi@carbonmarketwatch.org

Andy Katz, Sierra Club, andykatz@sonic.net

Atténuation

Enrique Maurtua Konstantinidis, Fundación Biosfera,

enriquemk@yahoo.com

Naoyuki Yamagishi, WWF Japan, yamagishi@wwf.or.jp

MRV/Transparence

Neoka Naidoo, Project90, neoka.naidoo@gmail.com

*Stephen Cornelius, WWF UK, scornelius@wwf.org.uk

Participation des ONG et Droits humains

Sébastien Duyck, CIEL, sduyck@ciel.org

REDD & LULUCF

John Lanchbery, RSPB, john.lanchbery@rspb.org.uk

Revue de la science

Reinhold Pape, Air Pollution and Climate Secretariat,

reinhold.pape@naturskyddsforeningen.se

Manfred Treber, Germanwatch, treber@germanwatch.org

Technologie

Janice Meier, Sierra Club US, jsmeier@verizon.net

Dyebo Shabalala, CIEL/Maastricht University,

dalindyebo.shabalala@maastrichtuniversity.nl